



مجلة

# نينوى

## للدراستات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن  
كلية القانون - جامعة نينوى



المجلد (2) العدد (5) كانون الأول 2025

رقم المجلة المعياري الدولي للنسخة المطبوعة: 7721-2957  
رقم المجلة المعياري الدولي للنسخة الإلكترونية: 6276-3078  
رقم الإيداع في دار الكتب والمخطوطات الوطنية  
بغداد (2601) لسنة 2022



## عقوق الوالدين بين التجريم القانوني والانحراف الأخلاقي

سعد عبد الوهاب الشيخ<sup>2</sup>

[zeena.ghanim@uoninevah.edu.iq](mailto:zeena.ghanim@uoninevah.edu.iq)

زينة غانم العبيدي<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أستاذ القانون المدني/ كلية القانون/ جامعة نينوى.

<sup>2</sup> مدرس قانون الأحوال الشخصية / كلية القانون/ جامعة نينوى.

[saad.alshekh@uoninevah.edu.iq](mailto:saad.alshekh@uoninevah.edu.iq)

### المُلخَص

### معلومات الأرشفة

يعد احترام الوالدين من القيم الإنسانية والدينية العليا التي أكدتها لشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية؛ لما له من أثر عظيم في بناء لأسرة والمجتمع ، فحثت نصوص الشريعة الإسلامية على بر الوالدين والإحسان اليهما، وجعلت ذلك من أسمى صور العبادة والطاعة، ثم جاءت القوانين الوضعية لتكريس هذا الواجب الأخلاقي عبر تنظيم واجب الرعاية والانفاق والاحترام، وتجريم كل صور الإيذاء أو الإهمال أو الإهانة، ومع ذلك فإن ظاهرة عقوق الوالدين بدأت تتصاعد في بعض المجتمعات متخذة أشكالاً متعددة تتراوح بين الإيذاء اللفظي والجسدي، والإهمال، والامتناع عن النفقة، وهذا يمثل انحرافاً أخلاقياً يهدد كيان الأسرة والمجتمع ، ويدعو إلى إعادة النظر في مدى فاعلية التجريم القانوني في مواجهة هذه الظاهرة، إذ تؤدي إلى تآكل الروابط الأسرية وزيادة العنف الأسري وانتشار الاضطرابات النفسية وانعدام الأمن الاجتماعي؛ فعندما يهدر حق الوالدين فإن منظومة القيم الأخلاقية تكون معرضة للانهايار، فلا بد من تفعيل دور القانون وتعزيزها بالثقافة الدينية والأخلاقية عبر مؤسسات التربية والإعلامية والدينية ، وإن حماية الوالدين من عقوق ابنائهم ليست مسؤولية فردية فحسب، بل هي التزام وواجب قانوني أخلاقي يقع على عاتق الدولة والفرد والمجتمع بما يضمن صون كرامتهم في الكبر ورد الجميل لمن افنوا أعمارهم في تربية الأبناء .

الاستلام: 2025/8/29

القبول: 2025 /12/2

النشر الإلكتروني: 2025/12/25

المراسلة:

سعد عبد الوهاب الشيخ

الكلمات المفتاحية:

عقوق الوالدين، تجريم قانوني، واجب

أخلاقي، التوام ديني.



## **Violating Parents' Rights Between Legal Criminalization and Moral Deviance**

**Zeena Ghanim Al-Obaidi**<sup>1</sup> 

**Saad Abdulwahhab Alshekh**<sup>2</sup> 

<sup>1</sup> Prof. Dr. in Civil Law, College of Law, University of Nineveh [zeena.ghanim@uoninevah.edu.iq](mailto:zeena.ghanim@uoninevah.edu.iq)

<sup>2</sup> Lect. Dr. in Personal Status Law, College of Law, University of Nineveh.  
[saad.alshekh@uoninevah.edu.iq](mailto:saad.alshekh@uoninevah.edu.iq)

### **Article Information**

**Received:** 28/8/2025  
**Accepted:** 2/12/2025  
**Published:** 25/12/2025

**Corresponding:**  
Saad Abdulwahhab  
Alshekh

**Keywords:**  
Disobedience to parents,  
legal criminalization,  
moral duty, religious  
obligation.

### **Abstract**

*Respecting parents is one of the highest human and religious values emphasized by Islamic law and positive laws, due to its great impact on building the family and society. The texts of Islamic law urge us to be dutiful to parents and be kind to them, and make this one of the highest forms of worship and obedience. Positive laws also came to enshrine this moral duty by regulating the duty of care, spending and respect, and criminalizing all forms of harm, neglect or insult. However, the phenomenon of disobedience to parents has begun to escalate in some societies, taking various forms ranging from verbal and physical abuse, neglect and failure to provide maintenance. This represents a moral deviation that threatens the entity of the family and society, and calls for a reconsideration of the effectiveness of legal criminalization in confronting this phenomenon, as it leads to the erosion of family ties, an increase in domestic violence, the spread of psychological disorders and the lack of social security. When the rights of parents are wasted, what remains of the system of moral values is exposed to collapse. The role of the law must be activated and reinforced with religious and moral culture through educational, media and religious institutions. Protecting parents from disobedience Their parents are not only an individual responsibility, but rather a legal and moral obligation that falls on the state, the individual, and society to ensure the preservation of their dignity in old age and to repay the favor of those who spent their lives raising their children.*

يعد عقوق الوالدين أحد مظاهر الانحراف الأخلاقي والاجتماعي الخطير، وهو سلوك يجسد تراجع القيم الدينية والتربوية داخل الأسرة والمجتمع، ويتمثل العقوق في امتناع الأبناء عن أداء واجباتهم تجاه والديهم سواء بالإهمال أو الأيذاء اللفظي أو الجسدي أو عدم الانفاق عليهم عند الحاجة أو التعدي عليهم بأي صورة من صور الإهانة أو التقصير بما يعد انتهاكاً للكرامة الإنسانية، وخرقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية والقانون، وتعود هذه الظاهرة إلى أسباب عديدة ومتداخلة في مقدمتها ضعف الوازع الديني والتنشئة الأسرية التي لا ترسخ قيم البر والاحترام مما ينعكس سلباً على المجتمع ككل.

كما يعد برّ الوالدين من أسمى القيم التي دعت إليها الشرائع السماوية، ورعتها الأعراف الاجتماعية والتربوية، واعتبرتها القوانين ركناً من أركان السلوك القويم داخل الأسرة والمجتمع، وعلى النقيض من ذلك نجد أن عقوق الوالدين لا يمثل مجرد اخلال بعلاقة أسرية، بل هو انحراف أخلاقي يمسّ جوهر القيم الإنسانية، وانتهاك قانوني قد يترتب عليه جزاءات بحسب طبيعة الفعل وظروفه.

لقد أصبح هذا السلوك في الوقت الحاضر ظاهرة مقلقة تستدعي الوقوف على أسبابها، وآثارها وكيفية معالجتها من منظور أخلاقي وقانوني. فالعقوق لا يقتصر على الأيذاء الجسدي أو اللفظي، بل يشمل الشعور النفسي والعاطفي والتقصير بالرعاية والاحترام ما يجعله جريمة أخلاقية متكاملة الأركان، مما تستوجب المراجعة والتقويم عبر التشريعات والتربية.

وفي ضوء ذلك سنتناول عقوق الوالدين بوصفه انحرافاً أخلاقياً وسلوكياً مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين مما يستوجب مواجهة تشريعية حازمة إلى جانب المعالجة الأخلاقية والتربوية.

### أولاً. أهمية البحث

إنّ النظر إلى عقوق الوالدين كمجرد مخالفة أخلاقية لا يعكس حجم آثاره الخطيرة، فهو لا يقتصر على كونه سلوكاً منحرفاً، بل يمثل هدمًا لحجر الأساس في بناء الأسرة



وتماسك المجتمع. وهذا الفعل يُضعف منظومة القيم الإنسانية المتجذرة في الاحترام والمودة والتعاطف، مما يُفقد العلاقة بين الآباء والأبناء جوهرها القائم على الرحمة والرعاية المتبادلة. ومما لا شك فيه أن بعض التشريعات لم تغفل عن تجريم بعض صور العقوق، لاسيما التي تمس كرامة الوالدين أو تعرضهم للإيذاء المادي والمعنوي، وقد تباينت القوانين في كيفية معالجة هذه الظاهرة، فبعضها نص صراحة على عقوبات محددة، فيما اعتمد بعضهم على القواعد العامة لتجريم هذا السلوك تحت وصف الإهمال الأسري أو الاعتداء؛ فالأهمية تكمن في أن عقوق الوالدين باتت مسألة قانونية تستوجب مواجهة تشريعية حازمة، وتحليل مدى كفاية القواعد القانونية الحالية في الردع والحماية مع الوقوف على الثغرات التشريعية التي قد تسهم في تغشي الظاهرة واقتراح المعالجات القانونية الكفيلة بتعزيز مكانة الوالدين داخل البنية التشريعية للأسرة.

#### ثانيا. مشكلة البحث

على الرغم من المكانة السامية التي يحظى بها الوالدان في المنظومتين الدينية والاجتماعية، وما تؤكده النصوص الشرعية والقوانين الوضعية من وجوب البرّ والإحسان إليهما، فإن ظاهرة **عقوق الوالدين** ما تزال ماثلة في واقعنا المعاصر، وتتخذ صوراً مؤلمة تتراوح بين الإهمال، والإساءة اللفظية أو الجسدية، والتخلي عن الرعاية أو الامتناع عن النفقة. هذا الانحراف السلوكي لا يقتصر على انتهاك القيم الأخلاقية، بل يمتد ليشكل خللاً في الوفاء بالواجبات القانونية، ويؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية وانهيار البنية الاجتماعية في بعض البيئات.

ومما يزيد من تعقيد المشكلة أن التشريعات الوضعية غالباً ما تتسم بالقصور في معالجة هذه الظاهرة، إذ تغيب العقوبات الرادعة، أو يُنظر إلى العقوق باعتباره مخالفة أخلاقية دون توصيف قانوني صارم. ومن هنا تتبع الحاجة إلى دراسة علمية تحليلية تُعيد توصيف هذه الظاهرة قانونياً واجتماعياً، وتُقيّم مدى كفاءة النصوص التشريعية الحالية، وتُقدّم رؤية

إصلاحية تتضمن مقترحات لتفعيل النصوص الشرعية والقانونية الصارمة بما يحدّ من نقشي العقوق ويُعيد التوازن للعلاقات الأسرية.

### ثالثاً. اهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية من أبرزها: -

1. تفعيل دور القوانين والاسرة والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني في ترسيخ ثقافة بر الوالدين.

2. الدعوة إلى إعادة النظر في مدى فاعلية التجريم القانوني لعقوق الوالدين في مواجهة هذه الظاهرة التي تصاعدت وفي ازدياد في الوقت الحاضر.

3. الدعوة إلى تعزيز وترسيخ مفهوم الحماية القانونية للوالدين لا سيما في حالات الكبر والضعف والعجز، بما يضمن كرامتهم واستقرارهم النفسي والاجتماعي.

4. تحليل العلاقة بين ضعف الوازع الديني وارتفاع حالات عقوق الوالدين في المجتمعات المعاصرة للبحث في مدى التكامل الضوابط التشريعية مع القيم الشرعية الإسلامية لضمان حماية الوالدين وصون مكانتهما.

5. رصد تأثير عقوق الوالدين على الأمن الأسري والاجتماعي، وبيان خطورته على استقرار المجتمعات على المدى البعيد، فضلاً عن بيان آثاره على الفرد والاسرة، وطرح رؤية تكاملية للحد من هذا السلوك من خلال التوعية وتطوير النصوص القانونية وتعزيز منظومة القيم داخل الاسرة.

### رابعاً. أسئلة البحث

يسعى البحث إلى بيان مفهوم عقوق الوالدين وأنواعه وأسبابه وآثاره على الأسرة والمجتمع وطرح رؤية تكاملية للحد منه من خلال التوعية وتطوير النصوص القانونية وتعزيز منظومة القيم داخل الأسرة من خلال التساؤلات الآتية: -

1. ما هو الإطار التعريفي لعقوق الوالدين من الناحية الأخلاقية والقانونية؟

2. ما هي الوسائل والسبل للحد من هذه الظاهرة المؤلمة؟



3. ما هو موقف الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية من هذا السلوك، وهل يجرم القانون عاق الوالدين؟

4. الى أي مدى يمثل عقوق الوالدين انحرافاً أخلاقياً؟

5. ماهي أوجه القصور في المنظومات التشريعية في معالجة هذه الظاهرة؟

6. هل تكفي النصوص القانونية الحالية لحماية الوالدين من العقوق؟

#### خامسا. منهج البحث

يعتمد هذا البحث على اتباع المنهج العلمي الوصفي والتحليلي المعتمد على توصيف وتحليل النصوص القانونية والشرعية المتعلقة بعقوق الوالدين وتحليل ابعادها الأخلاقية وأثرها على المجتمع، بهدف بيان مدى كفاية التجريم القانوني في التصدي لهذه الظاهرة.

#### سادسا. خطة البحث

لقد اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وتضمن كل مبحث على مطلبين وخاتمة تضمنت النتائج واهم التوصيات ومن ثم قائمة المصادر فكانت الخطة على الشكل الآتي:

المبحث الأول / الإطار التعريفي بعقوق الوالدين واسبابها

المطلب الأول / تعريف عقوق الوالدين.

المطلب الثاني / اسباب عقوق الوالدين.

المبحث الثاني / الآثار المترتبة على عقوق الوالدين وسبل الوقاية منها

المطلب الأول / الآثار المترتبة على عقوق الوالدين.

المطلب الثاني / السبل التشريعية للحد من عقوق الوالدين؟

## المبحث الأول

### الإطار التعريفي بعقوق الوالدين واسبابها

يعد حقوق الوالدين من أبرز الحقوق التي اولتها الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية اهتمام كبير. إن دور الوالدين دور جوهري في بناء الأسرة والمجتمع، فهما الأصل في وجود الأبناء، والمعنيين في تربيتهم ورعايتهم، وقد جاءت النصوص الدينية، من قرآن وسنة مؤكدة على مكانة الوالدين وضرورة الإحسان إليهما مقرونة بحقوق واضحة في البر والطاعة والاحترام، بعدما انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة عقوق الوالدين بحجة الانشغال بأمور الحياة أو عدم القدرة المادية على الإنفاق عليهما ومراعاتهما، مما أدى إلى زيادة في قضايا عقوق الوالدين المنظورة أمام المحاكم. ان عقوق الوالدين من أكبر الكبائر وهو أمر مرفوض شرعا وقانونا، وقد أمرنا الله عز وجل بعدم الإيذاء ولو بكلمة "اف" ولكن مما يلاحظ انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير في مجتمعاتنا العربية. ووفقاً لتلك المعطيات آثرنا تقسيم البحث على مطلبين الأول منه في تعريف عقوق الوالدين، أما المطلب الثاني فتناول أسباب عقوق الوالدين.

## المطلب الأول

### تعريف عقوق الوالدين

عقوق الوالدين من المفاهيم التي شغلت مكانة بارزة في المنظومة الأخلاقية والقانونية، لما لها من أثر عميق في العلاقات الأسرية واستقرار المجتمع، وقد حذرت الشريعة الإسلامية من هذا السلوك وعدته من الكبائر التي تغضب الله تعالى لما ينطوي عليها من جحود لنعمة الوالدين وتنكر لجميلهما، وهذه الحالات مستهجنة اجتماعيا ولا تمثل السلوك القويم الذي تربت عليه أجيالنا تجاه احترام الأبوين عند كبرهم فضلاً عن الدعوة القرآنية إلى بر الوالدين، وأشارت الآية الكريمة {لي ما مم نر نز نم نن ني ئي ير يز يم ين يي ئج ئد ئم ئه بجد بجم به تج} (1) فالوالدان سبب وجود الولد ولهما عليه حقوق كبيرة، وهذه الحقوق

(1) سورة الاسراء: اية 23.



والواجبات بوصفها التزامات أخلاقية وقانونية فمصدرها إما: حقوق الابوين وإما العقد أو الإرادة المنفردة .

ولأجل الوقوف على حقيقة هذا المفهوم وتحديد أبعاده، بات من المهم أن نتناول معناه في اللغة أولاً، ثم ننقل إلى معناه في الاصطلاح لنفهم كيف تعاملت النصوص الدينية والقانونية مع هذا السلوك المغضب لله تعالى.

### أولاً / التعريف اللغوي

تعرف العقوق لغة: وهو العصيان والمخالفة، وهو ضد البر، وقيل: العقوق أن يجد كلاهما أو أحدهما مكروهاً بالفعل والقول، ويقال: عقه يعقه فهو عاق، والعاق، هو الذي يسيء إلى والديه ولا يبرهما<sup>(1)</sup>، وهو مشتق من العق وهو القطع والشق، والذي يعق والديه يقطع رحمهما ويشق عصا طاعتها، وعرف أيضاً هو (عق الوالدية يعقهما عقا وعقوقا، قطعهما ولم يصل رحمه منهما وقد يعم بلفظ العقوق جمع الرحم، فعقوق الوالدين هي ضد برهما الذي أمر بها)<sup>(2)</sup>، وعرفت أيضاً من الشق والقطع تقول: عق رحمه: قطعها، وعق عقا: الشق، وعق التوبة شقه، وكذلك الاستحلاب، أو تقول عقت الريح السحاب وكأنها مشتقة ولا تعارض، إذ هو استحلاب الشيء وإخراج خبره بعد شقه وقطعه وأما الوالدان فهما الأب والأم وإن علو<sup>(3)</sup>.

فتدل معاني اللغة العربية على أن عقوق الوالدين هو قطعهما وجحودهما ونسيان فضلها، والتبرد عليهما، والعقوق هو العصيان والمخالفة والإساءة اليهما قولاً أو فعلاً، والإنكار لجميلها وهو ضد البر.

### ثانياً / التعريف الاصطلاحي

1- **التعريف التشريعي**، فلم يرد مصطلح "العقوق" صراحة في معظم القوانين، إلا أن بعض صور العقوق تجرم أفعال عقوق الوالدين وتضعها ضمن أفعال الاعتداء أو الإهمال

(1) جمال الدين بن مكرم، ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، مادة: عَقَّ، باب العين، المجلد الثامن، ص 301.

(2) محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة مدققة، مكتبة لبنان، 2017، ص 320.

(3) د. عبد الله الجبوري، احكام الفصول في احكام الأصول، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 366.

أو الامتناع عن واجب الرعاية، بما لا يخالف القواعد العامة والأخلاق، إلا أنه نجد إشارة واضحة في دستور العراق لعام 2005، فقد نصت المادة (29/ ثانياً) من الدستور العراقي على أن للوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة.

كما يلاحظ أن بعض الأفعال التي تشكل اعتداء على الوالدين بموجب قوانين العقوبات (كالإيذاء الجسدي، التهديد، السب، الإهمال في الرعاية)، وكذلك نجد أيضاً في القانون رقم 10 لسنة 2024 قانون تعديل قانون العقوبات العراقي، فقد أشار في المادة (384) عقوبات المعدلة كالاتي (مع عدم الاخلال بعقوبة اشد بالحبس أو بالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام بعقوق والديه بالإهانة. صياح. تبرؤ. ترك. وغير ذلك)، علماً أن المشرع العراقي قد أورد عدة نصوص للعديد من الجرائم التي قد تطال أصول الجاني، ومنها الجرائم المنصوص عليها في المادة (3/ أ / 3) الأصولية والتي لا تحرك الشكوى فيها الا بناء على شكوى المجني عليه، حيث كانت غاية المشرع كما نص في الأسباب الموجبة للتشريع هي (تجريم الأفعال التي تدخل تحت مفهوم عقوق الوالدين وحماية للأسرة والنظام الاجتماعي، وقد ورد في الإسلام الحديث الشريف "ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟" قالوا: بلى يا رسول الله، قال: "الإشراك بالله، وعقوق الوالدين"<sup>(1)</sup>.

**2- التعريف الفقهي** فنجد أن معنى العقوق هو كل ما يوجب الأذى للأبوين قولاً كان أو فعلاً وعدم الاحسان اليهما واغضابهما ، لقد عرف فقهاء الشريعة الإسلامية عقوق الوالدين على أنها ( كل تصرف يتنافى مع البر والإحسان، ويتضمن الإساءة إلى الوالدين قولاً أو فعلاً، ويعد من الكبائر التي توعده الله عليها بالعقاب) وكما عرفت أيضاً بأنها ( كل ما يؤدي الوالدين من قول أو فعل، ويشمل كل صور التعدي عليهما أو التقصير في حقوقهما سواء كان ذلك مباشراً أم غير مباشر، مع استثناء ما لو كان في طاعة الله أو في حدود

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ. حديث رقم 5976، صفحة 2677 محمد جواد مغنية، الأحوال الشخصية في المذاهب الخمس، ط، دار الملايين، بيروت، 1994، ص 72.



المشروعية) وعرفها آخر بأن (العقوق المحرم كل فعل يتأذى به الوالد أو نحوه تأدياً ليس بالهين مع كونه ليس من الأفعال الواجبة)<sup>(1)</sup>، وعرفها أيضاً بأنها (هو اغضابهما بترك الاحسان اليهما أو لأحدهما إيذاء ليس بالهين)<sup>(2)</sup>، ويتضح من هذه التعريفات أن عقوق الوالدين هو كل ما يتأذى به الوالدان من ولدهما قولاً أو فعلاً سواء كان الإيذاء مادياً أو معنوياً .

**3- تعريف فقهاء القانون،** فقد عرفها أحدهم على أنها (الامتناع عن أداء الحقوق الواجبة للوالدين من طاعة واحترام ورعاية، أو الاضرار بهما قولاً أو فعلاً، بأي صورة من الصور التي تؤدي شعورهما أو تمس كرامتهما، ويعد من الجرائم المعنوية التي تخل بالنظام الأسري)<sup>(3)</sup>، يتبين من التعريف أن العقوق في القانون الوضعي تفهم ضمناً في ضوء الواجبات القانونية والأخلاقية لحماية الاسرة والمجتمع.

كما عرفها آخر (هو كل ما يخرج عن مقتضى البر والإحسان إلى الوالدين، سواء كان بالإيذاء الفعلي أو القول القاسي أو الامتناع عن الرعاية)<sup>(4)</sup>، ويعد من كبائر الذنوب وله انعكاس قانوني في قوانين الأحوال الشخصية، وكما يعني أيضاً هو تجاوز حدود الاحترام والطاعة للوالدين بما يخل بالصلة الواجبة بين الأبناء وآبائهم ويعد من السلوكيات المحرمة والمنبوذة شرعاً التي توجب على المجتمع والقانون أن يتدخلوا عند تفاقمهما.

أما بالنسبة للقضاء، لم يعرف القضاء العراقي مصطلح "عقوق الوالدين" تعريفاً صريحاً ولكن ترد إشارات في قرارات المحاكم إلى سلوكيات تنطوي على العقوق، ولكنها توصف من حيث الفعل لا من حيث التسمية بـ "العقوق" فالقاضي يستخدم وصف (الامتناع عن النفقة

(1) ابن رشق الحسين المالكي، اباب الحصول في علم الأصول، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية واهياء التراث، 1956، ص288.

(2) عبد الله الجبوري، احكام الفصول في احكام الأصول، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 366.

(3) د. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط1، الجزء الأول، دار الكاتب العربي، بيروت 2013، ص 209.

(4) سلام رزاق احمد، عقوق الوالدين في منظور الشريعة الإسلامية والقانون، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، ديالى، 2017، ص 27.

أو الاعتداء الجسدي على الأصول) دون استعمال مصطلح العقوق صراحة<sup>(1)</sup>، ومن خلال النصوص القانونية العامة التي تجرم الأفعال لا الصفات الأخلاقية، مما يعكس لنا افتقار النظام القانوني العراقي إلى نصوص خاصة تتناول موضوع عقوق الوالدين كجريمة مؤلمة قائمة بذاتها.

## المطلب الثاني

### أسباب عقوق الوالدين

لقد دعت الشرائع السماوية والقوانين إلى طاعة لوالدين وقرنت تلك الطاعة بطاعة الله سبحانه وتعالى، وقد أدركت التشريعات الوضعية خطورة هذا السلوك، فوضعت له ضوابط وعقوبات متفاوتة، بينما اعتبره الفقه الإسلامي ذنباً عظيماً في الدنيا والآخرة تتعدد الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى عقوق الوالدين فهي إما أن تكون ناتجة من الأبناء أو ناتجة عن الوالدين نفسيهما، أما ما يتعلق بالأسباب التي تأتي من الأبناء فتكون في جهل هذا الابن لما قد يترتب عليه من عقوقه لوالديه من العواقب الوخيمة سواء كانت دنيوية منها أو الآخروية، وما يجهله من فضائل البر العظيمة وتؤثر الصحة غير الصالحة على الابن فتكون وسيلة لتعليمه اخلاق غير حميدة ومنها إيذاء الوالدين والتمرد عليهما، كما يمكن ان يكون من خلال عدم الاهتمام بمشاعر الوالدين، فلابن والابنة يجربوا شعور الابوة أو الامومة، وبالتالي لا يشعرون بما يصيب آباءهم عندما يغضبوهم ام يبتعدوا عنهم<sup>(2)</sup>. وهناك من الأسباب التي تتعلق بعقوق الوالدين راجعة إلى الآباء أنفسهم، فهم السبب في نشوء العقوق لهما من الأبناء، كسوء التربية مما ينجم عنه سوء الخلق والأخلاق، فقد لا يهتم الآباء بتربية أبنائهم على القيم الإسلامية ومبادئ الشريعة الإسلامية التي حضرت من عقوق الوالدين وأشارت في أكثر من مصدر على نهى وتجريم عقوق الوالدين وبهذا يكونون بعيدين

(1) قرار صادر عن محكمة الأحوال الشخصية ذو الرقم 204/ شخصية - في 25 / 5 / 1975. مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة السابعة، 1975. حيث اعتمدت المحكمة على نص المادة (61) المتعلقة بدعوى نفقة الأصول وأقاربها والدين ضد أبنائهم استناداً إلى قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959.

(2) مصطفى السباعي، شرح قانون الأحوال الشخصية، ط5، مطبعة جامعة سوريا، 1992، ص 95.



كل مفاهيم البر والإحسان والتقوى والتقرب إلى الله التي تجعل منهم آباء صالحين بارين بالديهم

ومنها أيضاً قد يكون الآباء يعلمون الأبناء سلوكاً حسناً وهما لا يفعلانه ولا يحتثون ولا يتابعون تصرفات أبنائهم، مما سوف يساهم حتماً في إيقاع الكره والبغضاء والجدال العقيم في نفوس الأبناء مما يدفع الأبناء إلى كره وبغض معاملة الوالدين ومقاطعتهم.

كما يمكن أن يكون من أحد الأسباب هو عدم إعانة الآباء لأبنائهم على البر، فالأبناء يحبون التشجيع والترغيب إذا سلكوا سلوكاً حسناً، فربما قصّروا في البر إذا لم يجدوا الدعاء والمعونة من والديهم، كما في حالة الانفصال أو الطلاق بين الزوجين فقد يحرض الوالدان اولادهما على الآخر في عدم الاحترام والتقليل من شأنه أحدهما للآخر فيكون سببا في عقوق الأبناء (1).

قد تصيب الأبناء غفلة وعدم الإدراك عن أمور غاية في الأهمية فيما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بينهم وبين والديهم، وقد يعتقد بعضٌ منهم أن هذه العلاقة منحصرة بالشكليات الظاهرية على سبيل المثال: (تقبيل يد الأم أو الأب، أو تقديم باقة ورد، هدايا أعياد الميلاد عند القيام بزيارتهم ومعائدتهم) وإن كان ذلك حسناً ومطلوباً بحد ذاته إلا أنه لا يمثل الا جزءاً يسيراً من مصداقيات البر والإحسان إليهم كما أمر الله عز وجل وفرضه على الأبناء (2).

ومما لا شك فيه إن بر الوالدين والحرص على الإحسان إليهما من أفضل القربى لله تعالى وأفضل الأعمال، لذلك ورد ما ورد من الحث عليه والترغيب إليه، ومصداق ذلك في قوله تعالى {تذتذتم تهثم جدم جدم جدم سج سجد} (3)، وكما في قوله أيضاً {لي ما مم نر نز نمزن ني ني} (4).

كما أن الجهل بأحكام الله سبحانه وتعالى، فالجهل عدو الانسان، فإذا جهل المرء بعواقب العقوق العاجلة والأجلة وجاهل ثمرات البر العاجلة، مما تؤدي حتماً إلى العقوق أو انحرافه

(1) عمر عبد الله، احكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، ط4، دار المعارف، 1963، ص 122.

(2) معوض عبد التواب موسوعة الأحوال الشخصية، ط3، مطبعة الاندلس، القاهرة، 1986، ص 129.

(3) سورة الاسراء: اية 42.

(4) سورة النساء: اية 36.

عن البر، والتمييز وعدم العدل بين الأبناء من الأسباب التشريعية أيضاً لعقوق الوالدين، ومنها ضعف النصوص القانونية الرادعة، ففي بعض الأنظمة القانونية لا توجد نصوص صريحة تُجرم عقوق الوالدين بشكل مستقل، ما يقلل من الأثر الجزري لهذا الفعل، وإن ضعف التوعية القانونية يؤدي إلى ضعف الثقافة القانونية لدى الأسرة والمجتمع بشأن حقوق الوالدين والواجبات المترتبة على الأبناء يسهم في تفشي الظاهرة، وغياب آليات تنفيذ القانون في البيئة الأسرية وتطبيق النصوص القانونية في محيط الأسرة مما يمنع الاستمرار في العقوق (1).

ومما تجدر الإشارة إليه ان من أسباب عقوق الوالدين أيضا هو قصور النصوص التشريعية عن التجريم الصريح لهذا النوع من العقوق كونها تتدرج تحت مظلة جرائم الإيذاء أو الامتناع عن النفقة دون ان تصنف كجريمة خاصة ذات وصف قانوني مستقل، وان هذا القصور التشريعي يسهم في ضعف الردع القانوني ويقلل من الحماية المدنية والجنائية للأبوين خاصة في الحالات التي يكون فيها العقوق معنوياً ونفسياً (2).

كما يمكن ذكره من الأسباب أيضاً هو ضعف تنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بالنفقة والرعاية وامتناع الأبناء عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بالنفقة أو الرعاية أو الإيواء، وعلى الرغم من وجود نصوص قانونية تلزم الأولاد بالإنفاق على آبائهم المحتاجين، إلا أن ضعف التنفيذ الجبري وبطء الإجراءات القضائية يجعل الالتزام بهذه الأحكام شكلياً في كثير من الأحيان مما يجعل حالة العقوق تزداد يوماً بعد يوم (3).

(1) ماجد عبد علي حردان، جريمة عقوق الوالدين في التشريع الجنائي العراقي، بحث منشور في مجلة المعهد، العدد 18، 2024، ص 76.

(2) صالح شريف مكتوب، دراسة في تعديل المادة (384) الفقرة الثانية من قانون العقوبات العراقي ومسؤولية عقوق الوالدين، بحث منشور في مجلة دراسات في الانسانيات والعلوم التربوية، العدد 8، جامعة المثنى، 2025

(3) عبد الله الجبوري، احكام الفصول في احكام الأصول، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون سنة نشص .125



## المبحث الثاني

### الآثار المترتبة على عقوق الوالدين وسبل الوقاية منها

مما لا شك فيه أن عقوق الوالدين من السلوكيات السلبية ذات الأثر الخطير في بنية المجتمع، لما له من انعكاسات خطيرة على استقرار الأسرة وتماسكها باعتبارها النواة الأساسية لأي مجتمع، وقد أولت التشريعات الوضعية إلى جانب الشريعة الإسلامية أهمية خاصة لحقوق الوالدين بوصفها جزءاً من النظام الأسري الذي يسعى القانون إلى صونه وحمايته. وإن الآثار القانونية المترتبة على عقوق الوالدين تبقى محل اهتمام من حيث المسؤولية الجنائية والأخلاقية وما يترتب على ذلك من عقوبات أو تدابير وقائية أو حتى آثار شخصية كالسقوط من الإرث أو الحرمان من بعض الامتيازات القانونية. ومن الناحية الاجتماعية فالعقوق تؤدي إلى تفكك وأضرار الأسرة وانهيارها، مما قد يفضي إلى معاناة نفسية مؤلمة تتجسد في العزلة والاكئاب وربما انهيار صحي وقد ينتج نتيجة العقوق أجيالاً تنقر إلى الإحساس بالمسؤولية تجاه الأصول وعدم الإحسان والعتو والتواضع مما يؤدي إلى تراجع منظومة القيم والأخلاق الإنسانية الإسلامية.

### المطلب الأول

#### الآثار المترتبة على عقوق الوالدين

يعد عقوق الوالدين من الظاهر المؤلمة على الوالدين في مراحل حياتهما وتعد من أكبر الظواهر السلبية التي تحمل في طياتها آثاراً قانونية واجتماعية بالغة الخطورة، فهو لا يمثل مجرد سلوك فردي منحرف، بل يعد خرقاً لمنظومة القيم التي يقوم عليها المجتمع، كما يعد انتهاكاً لواجب قانوني وأخلاقي منصوص عليه في العديد من التشريعات وإن يكن في بعض التشريعات غير صريح، فعقوق الوالدين يؤدي إلى زعزعة كيان الأسرة ويفقدها توازنها الطبيعي، ويحدث خللاً في العلاقة بين الآباء والأبناء، وهو ما قد يترتب عليه آثاراً قانونية تتمثل في المسؤوليتين المدنية والجنائية، فضلاً عن آثاره الاجتماعية، سنبينها على شكل فقرات:

## أولا / الآثار القانونية

فعلى الصعيد القانوني يمكن أن تترتب على العقوق مسؤولية جنائي، حيث إن في بعض التشريعات يمكن أن يشكل عقوق الوالدين جريمة تستوجب العقاب، لاسيما إذا اقترن السلوك بأفعال مادية، وعندما تكون بصورة جسيمة كالاغتداء البدني أو اللفظي أو الإهمال الجسيم، أو الامتناع العمدي عن النفقة أو الرعاية، فقد تترتب على هذه الأنواع من الاعتداءات مسؤولية جنائية يعاقب عليها وفقاً لأحكام الاعتداء على الأصول أو الجرائم الأسرية، وقد عدها بعض القوانين من الجرائم، كما تشكل العقوق اخلاصاً بواجب إنساني وأخلاقي أو بواجب الرعاية المفروضة قانوناً لاسيما إذا كان الوالدان في حالة عجز أو تقدم في السن، إذ يعد الانتهاك للواجبات الأسرية مما يترتب مسؤولية مدنية عن الضرر المادي أو المعنوي الذي يلحق بالوالدين نتيجة هذا الإهمال (1).

**أما في نطاق المسؤولية المدنية:** رغم أن غالبية القوانين الوضعية لا تتضمن نصاً صريحاً بذلك، غير أن بعض الاتجاهات الفقهية ترى العقوق الذي يلحق اذىً بالغا بالوالدين قد يعد من قبيل الأسباب الموجبة للحرمان، وذلك استناداً إلى مبدأ " مَنْ حَرَمَ غَيْرَهُ حُرِمَ " وإلى ما تقتضيه العدالة الاجتماعية من مكافأة البر ومعاقبة العقوق، فمن الممكن أن تسقط الحقوق القانونية للابن العاق، كالتسقوط من الإرث في بعض القوانين أو المسؤولية عن تعويض الأضرار النفسية أو الجسدية التي تلحق بالوالدين نتيجة العقوق (2).

## ثانياً/ الآثار الاجتماعية

إن الآثار المترتبة على عقوق الوالدين ليست محصورة في العلاقة الثنائية بين الأبناء ووالديهم، بل تتجاوزها لتؤثر في البيئة الاجتماعية، وتهدد استقرار المجتمع على المدى

(1) احمد الحمد، عقوق الوالدين (نشص، علاجه) ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 119.

(2) سيف الدين أبو الحسن، الاحكام في أصول الاحكام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص



القريب والبعيد، فمن منظور اجتماعي يؤدي العقوق إلى تفكك الروابط الأسرية وتهديمها وغياب المودة والرحمة التي تعد من القيم الأساسية التي يقوم عليها الكيان الاسري وتنعكس هذه القطعية على الافراد من خلال ضعف الانتماء الاسري وانعدام الامن العاطفي مما يولد سلوكيات منحرفة لدى الأبناء، كالعنف والانطواء والانحراف الأخلاقي وقد يتفاقم ذلك إلى ارتكاب الجرائم.

وتفكك الأسرة بوصفها الوحدة الاجتماعية الأولى، فهي المؤسسة التي يتعلم فيها الانسان قيم الاحترام والطاعة والمسؤولية والالتزام الأخلاقي، وعندما ينكسر هذا التوازن نتيجة العقوق تفقد الاسرة وظيفتها في التنشئة الاجتماعية السليمة، مما يؤدي إلى خلل في منظومة الضبط الاجتماعي الداخلي وانتقال الانحراف من المستوى الخاص إلى النطاق العام.

كما يمكن للعقوق أن تؤثر على القيم الأخلاقية في المجتمع مما تشكل مظهراً من مظاهر التمرد على سلطة الوالدين، التي تمثل رمزاً للضبط الأخلاقي والتوجيهي، وعند انهيار هذه السلطة داخل الأسرة تبدأ مظاهر التسبب والتفكك، وتنتقل العدوى إلى الأقران، مما يسهم في بناء جيل يفتقر إلى الانضباط القيمي ويعرض المجتمع لمزيد من التوترات والانهيارات. ومن آثار العقوق أيضاً ضعف التضامن الاجتماعي، فالعقوق لا يؤدي فقط إلى تدهور العلاقات داخل الأسرة، بل يسهم أيضاً في إضعاف العلاقات الأفقية داخل المجتمع، إذ إن الأسرة المنقسمة تنتج أفراداً يحملون مشاعر الاغتراب والنفور من القيم الاجتماعية المشتركة، وهو ما يضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والتكافل ويزيد من مظاهر العنف والكرهية. كما يمكن أن يكون من آثار العقوق انعكاسات على التنشئة المستقبلية، فالأبناء الذين يعقون والديهم غالباً ما ينجبون أطفالاً ينشؤون في بيئات مضطربة نفسياً واجتماعياً، ويفتقرون إلى القدوة الصالحة مما يخلق حلقة مفرغة من التمرد والعنف الاسري المتكرر عبر الأجيال، ما يهدد استمرارية التوازن الاجتماعي والثقافي.





والمجتمع<sup>(1)</sup>، ومما يلاحظ أن المشرع العراقي قد أغفل في عدم اتخاذه التدابير التشريعية اللازمة لتفعيل الحماية الدستورية التي نص عليها الدستور والذي بدوره ممكن أن يؤثر على الجوانب الاجتماعية واستقرار العلاقات الاسرية من التفكك والضياع، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاخلال بالأمن الاسري والسكينة الاجتماعية، ومما لا شك فيه انه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تشريعات عادلة تحمي الوالدين من الإهانة وعدم الطاعة والاحترام لهما ، فالأمور الخاصة بالأسرة لها خصوصية لارتباطها بالمشاعر والأخلاق، فالنصوص القانونية الصارمة هي الضمان لجميع افراد الاسرة، على اعتبار أن مهمة القوانين حماية الحقوق أمام تزايد حالات العقوق والعصيان والتمرد تجاه الوالدين .

فلا بد من اللجوء إلى القوانين العقابية التي تعاقب وتمنع تلك الأفعال<sup>(2)</sup>، فوظيفة القوانين حماية الأسرة والأخلاق وقيم وزناً للاعتبارات الدينية والأخلاقية في مجال تجريم الأفعال التي تمس الأسرة، والأسرة هي خلية المجتمع ولا بد من تجريم كل سلوك يحمل طابع الاعتداء على الوالدين ووجوب تدخل المشرع من أجل وضع حد لتلك الأفعال، فالقانون جزء من الاخلاق والدين، وإن صلاح الفرد هو صلاح الاسرة والمجتمع، فالإصلاح يجب أن يكون متسقاً مع الشريعة الإسلامية، وإن الدين الإسلامي يدين عقوق الوالدين ولا يتقبله، فأصبح لزاماً التفكير بضرورة تحديد الوسائل التشريعية للحد من تزايد عقوق الوالدين ومعالجتها عبر النصوص الجزائية، أو من خلال الوسائل الوقائية والتربوية التي تتضمنها القوانين الوطنية. وإيجاد نصوص تشريعية شاملة من شأنها إلزام الأبناء بوجوب بر الوالدين وتجريم العقوق ضمن القوانين العقابية، كون النصوص الجزائية من أبرز الوسائل التشريعية للحد من

(1) سناء عويد كاظم، بر الوالدين عقوقهما في حضارة العراق القديم، بحث منشور في مجلة لا رك، جامعة واسط، 2017، 276.

(2) خليل رياض، الجرائم الماسة بالأسرة في قانون الأحوال الشخصية العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1988، ص 87.

هذا السلوك، إذ تضمن قوانين العقوبات في بعض الدول نصوصاً تعاقب على إيذاء الأصول أو الإهمال في حقهم وذلك من منطلق حماية الأسرة ككيان اجتماعي<sup>(1)</sup>، أما في القانون العراقي حيث لا نجد نصاً صريحاً يجرم عقوق الوالدين، إلا أنه يمكن إدراج بعض صور العقوق تحت مظلة الاعتداء أو الإيذاء أو السب أو الإهمال وفقاً للمواد العامة، كالمادة (410-413) من قانون العقوبات العراقي النافذ رقم 111 لسنة 1969 المتعلقة بالإيذاء والضرب، وكذلك المادة (434) المتعلقة بالقذف والسب.

أما على صعيد قانون الأحوال الشخصية، إذ تلعب دوراً مهماً في تأطير العلاقة بين الوالدين والأبناء من خلال تنظيم الحقوق والواجبات ومنها نص المادة (61) من قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، والتي نصت على: (يجب على الولد الموسر كبيراً كان أو صغيراً نفقة والديه الفقيرين ولو كانا قادرين على الكسب ما لم يظهر الأب إصراره على اختيار البطالة). أما الوسائل الوقائية، إذ لم تقتصر الوسائل التشريعية على الزجر والعقاب، بل شملت أيضاً جوانب وقائية من خلال:

إدراج مواد تثقيفية وتوعوية في القوانين التعليمية والتربوية لتعزيز احترام الوالدين كمبدأ أخلاقي واجتماعي، كما يمكن دعم مؤسسات الرعاية الأسرية والاجتماعية التي تعنى بالتدخل في حالات النزاع بين الأبناء والوالدين، ويمكن انشاء مؤسسات مختصة لحل المشاكل الأسرية وتأهيل باحثين اجتماعيين مختصين بالدراسة النفسية كما في حالة وجود باحث اجتماعي

(1) من القوانين التي جرمت عقوق الوالدين المملكة الأردنية الهاشمية، فقد تضمنت المذكرة تعديل المادة 17 من قانون حماية العنف الاسري رقم 15 لسنة 2017، حيث قام عدد من النواب بتقديم مذكرة نيابية يطالبون بتشديد العقوبة على مرتكبي عقوق الوالدين، مبررين الحاجة الملحة لهذا القانون بسبب ما شهدته منصات التواصل الاجتماعي من حالات الاعتداء غير المسبوقة على الآباء والامهات.



لحل المشاكل بين الزوجين قبل مرحلة الطلاق (1). ويمكن اللجوء إلى المرجعية الدينية والقيم الإسلامية كمصدر أساسي لتجريم العقوق استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من تحذير شديد من عقوق الوالدين وأن هناك العديد من الآيات المحكمات التي أمر الله فيها عباده بالتعامل بالإحسان والرفق والتواضع كما في قوله تعالى: **إلى نجد نذ نذ ثم نهد بجد بذبم به تجب ((2))**، وهذا ما يؤكد على أهمية طاعة الوالدين واحترامهم لتوفير حماية كاملة للقيم الأسرية نجدها في أحكام الشريعة الإسلامية، ومن قبل المشرع الوضعي وإن لم تكن واضحة الدلالة.

تعديل المادة (135) من قانون العقوبات العراقي والتي بينت الجرائم الخاصة التي يتم فيها تشديد العقوبة والنص على جريمة عقوق الوالدين من الجرائم التي يشدد بها العقوبة. نجد بعض القوانين لا تؤمن الحماية الفعلية اللازمة تجاه تلك الأفعال العاقبة للوالدين، لأن تلك التصرفات لا يتم منعها إلا من خلال منع وتحريم تلك الأفعال التي تعد عقوقاً، وهي من أهم الضمانات القانونية التي يجب أن يوفرها المشرع لهما، وعلى الرغم من أن هناك نصوصاً عقابية أشار إليها قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 النافذ في القسم الخاص منه، إلا أنها لن تكون شاملة ومانعة لمنع عقوق الوالدين، لذا من شأنها ان تؤدي إلى الاخلال بالأمن القانوني وعدم استقرار العلاقات الأسرية التي تعد القيمة العليا في بناء كل مجتمع وأساس وتقدم الدولة (3).

(1) كما نجد في دولة الامارات العربية المتحدة فقد أصدر الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان قانون رقم 22 لسنة 2020 ويتضمن انشاء مركز أبو ظبي للتوعية القانونية والمجتمعية يتبع دار القضاء – أبو ظبي، ويهدف المركز إلى رصد الظواهر والسلوكيات والعادات تمس قيم المجتمع ومبادئه ومنها عقوق الوالدين. ينظر في ذلك: ندى عداي جريان، تجريم عقوق الوالدين في التشريع الجزائي العراقي \_ دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد 67، الجزء 3، 2024، ص 76.

(2) من سورة الإسراء: 23

(3) د. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات العام، ط 4، مطبعة جامعة القاهرة، 1983، ص 55.

لقد جرت محاولات عديدة في عدة دول لإصدار قانون يمنع ويحدد عقوبة لمرتكب عقوق الوالدين، فقد أدركت الدول إن متطلبات الحياة العصرية توجب وجود قانون ينظم علاقة الأبناء بالوالدين والسماح للوالدين بالحصول على اهتمام ورعاية الأبناء بهم لأن التقليل من الوالدين واهانتهم وعدم احترامهم من الأمور المتداولة في الوقت الحاضر وبانتت الضرورة إلى نصوص تشريعية تتعرض لمسألة عقوق الوالدين مهمة.

يعد عقوق الوالدين من أكبر الكبائر والذنوب، وتوعد الله بالعذاب في الدنيا والآخرة، وقد وردت العديد من النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية التي تحذر من عقوق الوالدين وتحت على برهما، ولكن مع ازدياد نسبة ارتكابها وضع المشرع العراقي التعديل الأخير الذي يشير إلى المادة(384/ ثانيا ) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، فهذه المادة عرفت جريمة عقوق الوالدين (بأنها جريمة يرتكبها الولد ضد والديه أو ضد أحدهما، ويمكن تعريفها بانها كل فعل أو قول أو امتناع عن فعل، سواء أ كان ذكراً أم أنثى، من شأنه إذا ارتكبه الطفل أن يلحق ضرراً بوالديه أو أحدهما) حيث كان قبل التعديل كان القضاة يؤيدونه بسبب إشارة المادة إلى جرائم الضرب والتهديد والاهانة والتقليل من شأنهما، لكن التعديل الأخير يجعل ( السب والصراخ ، والتبرؤ ، والهجر وغيرها من الجرائم ) يعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة مالية، ويعد هذا التعديل من أكثر التعديلات الجديرة بالثناء في القانون الجنائي<sup>(1)</sup> .

(1) د. عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014، ص 198.



## الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة بحثنا الموسوم (عقوق الوالدين انحراف أخلاقي وقانوني " رؤية شرعية وقانونية ") فإن منهج البحث العلمي يحتم علينا تسجيل أهم ما توصلنا إليه من نتائج، كما لنا أن نشير إلى عدد من المقترحات التي نأمل أن يأخذ بها كل من المشرع والفرد، وهي على النحو الآتي:

### أولاً: النتائج

1. يتضح من خلال البحث أنّ عقوق الوالدين تمثل ظاهرة سلبية ذات أبعاد أخلاقية وقانونية متشابكة تنعكس آثارها بصورة خطيرة على تماسك الأسرة واستقرار المجتمع.
2. لم نجد تعريفاً قانونياً صريحاً ومحددًا لمفهوم عقوق الوالدين، بل نجد صوراً متنوعة تقتصر على الإيذاء الجسدي والمعنوي كالإهمال والاهانة والامتناع عن النفقة والتخلي عن الوالدين في سن الشيخوخة وكلها تعد تصرفات مخلةً بواجب البر وتعدياً على كرامة الأبوية.
3. يتضح من خلال البحث أن الإسلام هو المصدر الأساسي لتجريم عقوق الوالدين، فقد استمدت التشريعات الوضعية تجريم عقوق الوالدين من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لتكون مصدراً أصيلاً يعتمد عليه لا يقبل تحريفاً ولا تعديلاً ولا نسخاً ولا تعطيلاً.
4. تضمن الدستور مبادئ عامة تلزم الدولة برعاية الأبوين المسنين، ولكن الواقع العملي لا يزال بعيداً عن تنفيذ النصوص الدستورية، فعند مشاهدة الطرقات نجد أعداداً كبيرة من المسنين الذين اتخذوا هذه الطرقات والأرصفة مأوى لهم، والأسباب كثيرة لهذه الحالة السلبية منها الإهمال من الأبناء أو الفقر أو التخلي عن واجباتهم الشرعية تجاه الأبوين.
5. الحد من ظاهرة عقوق الوالدين يتطلب تكاملاً في الوسائل التشريعية العقابية والوقائية والتربوية إلى جانب القيم الأخلاقية والاجتماعية التي تنبثق من الوعي الثقافي من خلال المؤسسات الأكاديمية والدينية، بما يضمن احترام كرامة الوالدين والحفاظ على قيم العلاقات الأسرية في ظل المتغيرات الاجتماعية.

## ثانياً: التوصيات

1) نوصي بضرورة اصدار تشريع خاص أو تعديل نصوص قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل النافذ فيما يتعلق بجرائم القذف والسب والتهديد أو الإيذاء والسرقة والاعتصاب وخيانة الأمانة وغيرها واعتبار الظروف المشددة، المصلحة منها تعود للجريمة الأصلية، أما عقوق الوالدين فالمصلحة مختلفة عن المصلحة في الجريمة الأصلية، وبالتالي من الأفضل اعتبارها جريمة مستقلة لاختلاف المصلحة المحمية من قبل المشرع، بما يضمن حماية حقوق الأبوين ويعزز مكانتهما في الأسرة والمجتمع.

2) إضافة نصوص قانونية لقانون العقوبات العراقي بعقوق الوالدين كونه يخلو من نص يجرم تلك الظاهرة وتكون على النحو الآتي: المادة (1/1) (مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد تقتضي بها القوانين النافذة، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة كل من يعتدي على والديه أو احدهما بالضرب أو السب أو الشتم أو الإهانة أو الاحتقار أو التقليل من شأنهما أو الاستهزاء أو التشهير بهما) أما الفقرة الثانية من نفس المادة (تكون العقوبة (السجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات ولا تزيد على عشرة سنوات إذا نشأ عن الاعتداء عاهة مستديمة أو اضرار تثبت بموجب تقرير طبي صادر من لجان طبية متخصصة ورسمية) .

3) نقترح على المشرع العراقي أن يكون مجرد محاولة الاعتداء على الأب أو الأم جريمة تامة ولا تدخل ضمن نطاق الشروع؛ لأن تلك الجريمة تعد استثناء من القواعد العامة لأهميتهما وخصوصيتها واعتبارها ظاهرة اجتماعية سلبية في المجتمع، وتشكل تهديداً خطيراً لكيان الأسرة والمجتمع.

4) تعديل المادة (135) من قانون العقوبات العراقي والتي بينت الجرائم الخاصة التي يتم فيها تشديد العقوبة والنص على جريمة عقوق الوالدين من الجرائم التي يشدد بها العقوبة.

5) نرجو من المشرع العراقي الاخذ بمنظومة القيم الاخلاقية عند بناء النص القانوني، مع مراعاة النهج الإسلامي والالتزام به، والابتعاد عن قول وفعل قبيح المنظمات التي تستطيع فعل الكثير لو أنها تخلت عن مصالحها الشخصية وأن تجعل هدفها تحقيق مصلحة الفرد والأسرة والمجتمع.



## قائمة المصادر

### القران الكريم

### أولاً: مصادر اللغة العربية

1. جمال الدين بن مكرم، ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، مادة: عَقَّ.
2. محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة مدققة، مكتبة لبنان، 2017.

### ثانياً: الكتب القانونية

1. ابن رشق الحسين المالكي، اباب الحصول في علم الأصول، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية واحياء التراث، 1956.
2. احمد الحمد، عقوق الوالدين (أسبابه، مظاهره، علاجه) ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
3. حازم ناظم فاضل، عقوق الوالدين، طبعة الكترونية، 2012.
4. د. عصمت عبد المجيد بكر، مشكلات التشريع دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2014.
5. سعيد بن وهف القحطاني، بر الوالدين، ط1، مطبعة سفير للنشر والتوزيع، 2011.
6. سيف الدين أبو الحسن، الاحكام في أصول الاحكام، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007.
7. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط1، الجزء الأول، دار الكاتب العربي، بيروت 2013.
8. عبد الله الجبوري، احكام الفصول في احكام الأصول، ط1، مؤسسو الرسالة، بيروت، دون سنة نشر.
9. عمر عبد الله، أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، ط4، دار المعارف، 1963.
10. محمد جواد مغنية، الأحوال الشخصية في المذاهب الخمس، ط1، دار الملايين، بيروت، 1994.
11. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات العام، ط4، مطبعة جامعة القاهرة، 1983.
12. مصطفى السباعي، شرح قانون الأحوال الشخصية، ط5، مطبعة جامعة سوريا، 1992.
13. معوض عبد التواب، موسوعة الأحوال الشخصية، ط3، مطبعة الاندلس، القاهرة، 1986.

### ثالثاً: الرسائل الجامعية

- 1 - خليل رياض، الجرائم الماسة بالأسرة في قانون الأحوال الشخصية العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1988.

### رابعاً: البحوث المنشورة

1. سناء عويد كاظم، بر الوالدين عقوقهما في حضارة العراق القديم، بحث منشور في مجلة لارك، جامعة واسط، 2017، 276.

2. ماجد عبد علي حردان، جريمة عقوق الوالدين في التشريع الجنائي العراقي، بحث منشور في مجلة المعهد، العدد 18، 2024.

3. ندى عداي جريان، تجريم عقوق الوالدين في التشريع الجزائي العراقي \_ دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد 67، الجزء 3، 2024.

#### خامسا: القوانين والقرارات

1. الدستور العراقي لسنة 2005
2. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969
3. قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959
4. قانون حماية العنف الاسري في المملكة الأردنية الهاشمية رقم 15 لسنة 2017
5. قانون رقم 22 لسنة 2020 دولة الامارات العربية المتحدة
6. قرار صادر عن محكمة الأحوال الشخصية ذو الرقم 204 / شخصية - في 25 / 5 / 1975. مجموعة الاحكام العدلية، العدد الثاني، السنة السابعة

#### First: Primary Sources

(The Holy Quran)

#### Second: Arabic Language Sources

1. Ibn Manẓūr, Jamāl al-Dīn ibn Mukarram. (n.d.). *Lisān al-‘Arab (The Tongue of the Arabs)* (1st ed.). Dār Ṣādir. (Entry: ‘-Q-Q).
2. Al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn ‘Abd al-Qādir. (2017). *Mukhtār al-Ṣiḥāḥ (The Concise Dictionary of Correct Speech)* (Verified ed.). Maktabat Lubnān.

#### Third: Legal and Jurisprudential Books

1. Ibn Rushq, Al-Ḥusayn al-Mālikī. (1956). *Abāb al-Ḥuṣūl fī ‘Ilm al-Uṣūl (The Doors of Attainment in the Science of Fundamentals)* (1st ed.). Dār al-Buḥūth lil-Dirāsāt al-Islāmiyyah wa-Iḥyā’ al-Turāth.
2. Al-Ḥamad, Aḥmad. (1979). *‘Uqūq al-Wālidayn (Asbābuh, Maẓāhiruh, ‘Ilājuh) (Filial Disobedience: Its Causes, Manifestations, and Remedy)* (1st ed.). Dār al-Nahḍah al-‘Arabiyyah.
3. Fāḍil, Ḥāzim Nāzim. (2012). *‘Uqūq al-Wālidayn (Filial Disobedience)* (Electronic ed.).
4. Bakr, ‘Iṣmat ‘Abd al-Majīd. (2014). *Mushkilāt al-Tashrī’: Dirāsah Naẓariyyah wa-Taṭbīqiyyah Muqāranaḥ (Problems of Legislation: A Comparative Theoretical and Applied Study)* (1st ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
5. Al-Qaḥṭānī, Sa‘īd ibn Wahf. (2011). *Birr al-Wālidayn (Filial Piety)* (1st ed.). Maṭba‘at Safīr lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.
6. Al-Āmidī, Sayf al-Dīn Abū al-Ḥasan. (2007). *Al-Iḥkām fī Uṣūl al-Aḥkām (Precision in the Fundamentals of Legal Rulings)* (1st ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.



7. 'Awdah, 'Abd al-Qādir. (2013). *Al-Tashrī' al-Jinā'ī al-Islāmī Muqāranan bi-al-Qānūn al-Waḍ'ī (Islamic Criminal Legislation Compared to Positive Law)* (Vol. 1, 1st ed.). Dār al-Kātib al-'Arabī.
8. Al-Jubūrī, 'Abd Allāh. (n.d.). *Aḥkām al-Fuṣūl fī Aḥkām al-Uṣūl (The Rulings of Chapters on the Rulings of Fundamentals)* (1st ed.). Mu'assasat al-Risālah.
9. 'Abd Allāh, 'Umar. (1963). *Aḥkām al-Sharī'ah al-Islāmiyyah fī al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah (Rulings of Islamic Law in Personal Status Matters)* (4th ed.). Dār al-Ma'ārif.
10. Muḡhnīyah, Muḡammad Jawād. (1994). *Al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah fī al-Madhāhib al-Khamsah (Personal Status in the Five Schools of Thought)* (1st ed.). Dār al-Malāyīn.
11. Muṣṭafā, Maḡmūd Maḡmūd. (1983). *Sharḥ Qānūn al-'Uqūbāt al-'Āmm (Explanation of the General Penal Code)* (4th ed.). Maṭba'at Jāmi'at al-Qāhirah.
12. Al-Sibā'ī, Muṣṭafā. (1992). *Sharḥ Qānūn al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah (Explanation of the Personal Status Law)* (5th ed.). Maṭba'at Jāmi'at Sūriyā.
13. 'Abd al-Tawwāb, Mu'awwad. (1986). *Mawsū'at al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah (Encyclopedia of Personal Status)* (3rd ed.). Maṭba'at al-Andalus.

#### Fourth: University Theses

1. Riyād, Khalīl. (1988). *Al-Jarā'im al-Māssah bi-al-Uṣrah fī Qānūn al-Aḥwāl al-Shakhṣiyyah al-'Irāqī (Crimes Affecting the Family in the Iraqi Personal Status Law)* (Unpublished Master's thesis). Kullīyyat al-Qānūn, Jāmi'at Baghdād.

#### Fifth: Published Research

1. Kāzim, Sanā' 'Uwayd. (2017). Birr al-Wālidayn wa-'Uqūqihimā fī Ḥaḍarat al-'Irāq al-Qadīm (Filial Piety and Disobedience in Ancient Iraqi Civilization). *Majallat Lārk, Jāmi'at Wāsiṭ*, 276.
2. Ḥardān, Mājid 'Abd 'Alī. (2024). Jarīmat 'Uqūq al-Wālidayn fī al-Tashrī' al-Jinā'ī al-'Irāqī (The Crime of Filial Disobedience in Iraqi Criminal Legislation). *Al-Majallah, Al-Ma'had Al-'Āmm lil-Funūn al-Jamīlah*, (18).
3. Jaryān, Nadā 'Adāy. (2024). Tajrīm 'Uqūq al-Wālidayn fī al-Tashrī' al-Jazā'ī al-'Irāqī – Dirāsah Taḥlīliyyah (Criminalizing Filial Disobedience in Iraqi Penal Legislation – An Analytical Study). *Al-Majallah Al-Jāmi'ah Al-'Irāqiyyah*, (67), Part 3.

#### Sixth: Laws and Decisions

1. (The Iraqi Constitution of 2005).
2. (Iraqi Penal Code No. 111 of 1969).
3. (Personal Status Law No. 188 of 1959).
4. (Jordanian Family Protection Law No. 15 of 2017).
5. (UAE Federal Law No. 22 of 2020).
6. A decision issued by the Personal Status Court, No. 204/Personal - on 25/5/1975. *The Journal of Judicial Rulings*, Issue Two, Year Seven.